

DOI: <http://doi.org/10.52716/jprs.v13i2.771>

المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة للمدة (2013-2018)
-دراسة حالة- الشركات النفطية الأجنبية في محافظة البصرة

**The social responsibilities in companies and its effects of applying the
sustainable development during (2013-2018)
-Case Study-Foreign oil companies in Basra province**

Shahil Sh. Faris*, Adnan F. Abdulhussien

Basra University/ College of Administration and Economics/ Department of Economics

*Corresponding Author E-mail: Shahil.Shadad@Zfod.eni.com

Received 24/1/2022, Accepted in revised form 17/5/2022, Published 15/6/2023



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الخلاصة

إن الغرض من البحث هو تسليط الضوء على أثر المسؤولية الاجتماعية في مؤشرات التنمية المستدامة في محافظة البصرة لتعزيز مفهوم جديد أو تحدٍ آخر يضاف إلى جملة تحديات التنمية المستدامة في العراق عموماً والبصرة على وجه الخصوص، إذ يجب تعزيز أهمية المسؤولية الاجتماعية في النشاطات الاقتصادية المختلفة لتحقيق الاندماج بين الاجتماع والاقتصاد والذي هو بالتأكيد سيلقي بظلاله على التنمية ومتطلباتها، وتكمن فائدة المسؤولية الاجتماعية للشركات بتعزيز الثقة بينها وبين المجتمع لأنه الرصيد المهم لها ولنشاطاتها المتعددة وبالتالي التأثير على مؤشرات التنمية المستدامة إيجاباً.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة.

Abstract

The purpose of the search impact of social responsibility (SR) on indicators of (SD) in Basra Governorate will be highlighted to promote a new concept or another challenge to be added to the set of (SD) challenges in Iraq in general and Basra in particular, as the importance of social responsibility must be enhanced in various economic activities to achieve integration between society and the economy, which It will certainly cast a shadow over development and its requirement.

Keywords: social responsibility (SR), sustainable development (SD).

المقدمة:

من الواضح جداً لدى المختصين، أن كل نشاط اقتصادي له أهداف محددة، إذ تنتهي هذه الأهداف عند رغبات الإنسان وحاجاته في تعددها وتنوعها، وقد تمحور هذا البحث بموضوع يتعلق بجزء من اهتمامات الشركات (منظمات الأعمال) وهو المسؤولية الاجتماعية والتي نعتقد أنها هدف أساسي بأي تشكيل اقتصادي (بشكل مباشر أو غير مباشر)، إن أهداف المسؤولية

الاجتماعية تلتقي بشكل كبير مع أهداف التنمية المستدامة والتي ارتكزت على ثلاثة ابعاد هي (الاقتصاد – البيئة – المجتمع)، وقد مثلت محافظة البصرة منطقة البحث لميزات عديدة من أهمها أنها أكثر محافظة عراقية تستثمر بها أموال أجنبية حيث الاستثمار الأجنبي يكون جلياً في قطاعها النفطي وهو مدار البحث، سيتم تسليط الضوء على أثر المسؤولية الاجتماعية في مؤشرات التنمية المستدامة في محافظة البصرة لتعزيز مفهوم جديد أو تحدٍ آخر يضاف إلى جملة تحديات التنمية المستدامة في العراق عموماً والبصرة على وجه الخصوص، إذ يجب تعزيز أهمية المسؤولية الاجتماعية في النشاطات الاقتصادية المختلفة لتحقيق الاندماج بين الاجتماع والاقتصاد والذي هو بالتأكيد سيلقي بظلاله على التنمية ومتطلباتها.

أهمية البحث:

نستطيع أن نستقي الأهمية من حداثة التجربة في تطبيق مشاريع المسؤولية الاجتماعية (مشاريع الخدمة المجتمعية) في العراق، ومدى الاستفادة من تلك المشاريع التي يجب أن تلامس هموم المجتمعات التي تعمل بها.

مشكلة البحث:

هل حققت الشركات النفطية الأجنبية العاملة في محافظة البصرة من خلال قيامها ببعض مشاريع المسؤولية الاجتماعية تقدماً ملحوظاً في مؤشرات التنمية المستدامة؟

أهداف البحث:

1. تسليط الضوء على مفهوم وأهمية وأبعاد المسؤولية الاجتماعية.
- 2 تحديد نوعية العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في البصرة.
3. توضيح أثر المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة في العراق.

فرضية البحث:

أن الشركات النفطية الأجنبية من خلال مشاريعها المجتمعية حققت تقدماً ملحوظاً في مؤشرات التنمية المستدامة في محافظة البصرة.

هيكل البحث:

استعرض المبحث الأول الجانب النظري في المسؤولية الاجتماعية من حيث تاريخها وأبعادها وتوجهات الشركات واستراتيجيات التطبيق وكذلك بينا المسؤولية البيئية التي تمثل حيزاً مهماً للشركات النفطية والشركات العاملة بمجال الطاقة، فضلاً عن أهمية المسؤولية الاجتماعية في زيادة النشاط الاقتصادي في الشركات التي تتبنى هذا التوجه بقناعة تامة، كما استعرض الجانب النظري لمفهوم التنمية المستدامة وأبعادها وتعريفاتها وتطور مفهومها مع الوقت ومؤشراتها التي تعبر عن تقدمها أو تأخرها في أي نظام مؤسسي، أما المبحث الثاني تم توضيح العقود النفطية للشركات الأجنبية والعاملية بمحافظة البصرة وميزة هذه المحافظة من حيث الانتاج والاحتياجات في حقولها والتفاهات التي ابرمت بتنفيذ مشاريع الخدمة المجتمعية، إذ تم التطرق لموضوع المشاريع المجتمعية التي تقوم بها الشركات الست المتعاقدة مع وزارة النفط العراقية والنوعية القطاعية لتلك المشاريع والمعايير التي تم اختيار التجمعات السكانية دون غيرها والمشكلات والعوائق التي تعترضها، كما تم التطرق لمؤشرات التنمية المستدامة في ظل مشاريع الخدمة المجتمعية.

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام البيانات الرسمية لإثبات فرضية البحث وتحقيق أهدافه.

المبحث الأول: المسؤولية الاجتماعية للشركات تعريفها وابعادها مواقف المنظمات منها والتنمية المستدامة

لقد اولت الشركات اهمية كبيرة بموضوع المسؤولية الاجتماعية في ضوء التطور العالمي الحاصل في تلك الشركات واساليب انشطتها ودخول العولمة كضاغط في هذا الاتجاه، وللمسؤوليات الاجتماعية جذور تاريخية قديمة مرتبطة بحركة الشعوب ومستوى وعيهم تارةً، وكذلك مرتبطة بجانب اخلاقي وعقائدي تارةً اخرى، وهناك العديد من التعريفات للمسؤوليات الاجتماعية استخدمتها العديد من المؤسسات والاشخاص (الباحثين) للتعبير عنها بشكل واضح ودقيق، فضلا عن ان للمسؤولية الاجتماعية ثلاثة ابعاد تتلخص في (الاقتصاد – البيئة – المجتمع) ونطاق تطبيق تلك المسؤوليات ينقسم الى قسمين داخلي، ويتعلق بالعاملين في تلك الشركات واصحاب المصالح، وخارجي، يتعلق بعموم المجتمع، لقد تباينت مواقف الشركات من المسؤوليات الاجتماعية حيث قسموا الى فريقين مؤيد لها وله مبرراته، ومعارض لها وكذلك له مبرراته، وطبقا لذلك يمكن تصنيف مستوى قناعة وتفاعل الشركات مع المسؤولية الاجتماعية الى مستويات حيث كل مستوى يمثل استراتيجية محددة للتعامل معها سيتم استعراضها بشيء من التفصيل، ان اية شركة متفاعلة مع بيئاتها الداخلية والخارجية سوف تكون بالضرورة ملتزمة الى حد ما بالمسؤوليات الاجتماعية، وكذلك سوف تحقق الهدف الاقتصادي المنشود فضلا عن الهدف البيئي والاجتماعي الذي سيرتد بشكل ايجابي على تلك الشركات ولو بعد حين، كما يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي برزت في النصف الثاني من القرن الماضي والتي اطرت التعامل مع الاقتصاد والبيئة والمجتمع (وهي بذلك تشترك بالأهداف لحد كبير مع المسؤولية الاجتماعية) سوف يتم تسليط الضوء في هذا الفصل على تعريف التنمية المستدامة وابعادها ومؤثراتها واستراتيجيات الدول في الوصول او الاقتراب من جوهر مفهومها.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

على الرغم من ان موضوع المسؤولية الاجتماعية اخذ حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين نظرا لتطور منظمات الاعمال والعمل المؤسسي بشكل عام، الا انه لا يوجد تعريف واضح ومتفق عليه لموضوع المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال ويمكن تسليط الضوء على بعض المفاهيم التي أطلقتها بعض المؤسسات الدولية وبعض الباحثين وكالاتي:

المطلب الثاني: ابعاد المسؤولية الاجتماعية ونطاقات تطبيقها

في منظمات الاعمال كلما كانت الشركة متفاعلة مع بيئاتها الداخلية والخارجية بشكل جيد كان ادائها على مستوى المسؤولية الاجتماعية عاليا وذلك لقربها وملامستها لتلك البيئات ويمكن تقسيم تلك البيئات الى بيئة داخلية وتشمل الموظفين والموردين والزبائن.. الخ، وبيئة خارجية وتشمل عموم القطاعات الاجتماعية المختلفة، وعلى الصعيد العالمي اسهمت العديد من المنظمات الدولية كالأأم المتحدة بإرساء مفاهيم وابعاد كثيرة للمسؤولية الاجتماعية والتي يمكن العمل ضمن نطاقها اذ دعى الميثاق العالمي للأمم المتحدة عام (1999) القطاع الخاص للتخلي بروح المواطنة المؤسسية، وزيادة مساهمتها في التصدي لتحديات العولمة والمشاركة الاختيارية في عملية التنمية المستدامة، وقد تم تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على الالتزام بالمبادئ الواردة فيه ووجوب مراعاتها عند اتخاذ القرارات كافة ووضع

الاستراتيجيات، ولم يكتف بهذا التشجيع بل تجاوز ذلك لمحاولة الامتناع عن ابرام اية صفقات تجارية مع المؤسسات التي لا تلتزم بجزء او كل المبادئ والمعايير الواردة فيه وتتوزع المحاور على اربعة مبادئ هي (حقوق الانسان- البيئة - العمل - مكافحة الفساد). [1]

وفي ضوء ما تقدم يمكن توضيح اهم ابعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات بالآتي:

1- البعد الاقتصادي:

هذا البعد لا يشير الى الربح كجانب من جوانب الاعمال التجارية، انما يشير الى الالتزام بممارسات اخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الاخلاقي، وضمن هذا السياق على المؤسسات ان تقوم بتبني وتطبيق مبادئ المساءلة والسلوك الاخلاقي، واحترام مصالح الاطراف المعنية، واحترام سيادة القانون في اتخاذ القرارات وتنفيذها، ومع ذلك، فعلى المستوى الاقتصادي، تبني مبادرات المسؤولية الاجتماعية داخل منظمات الاعمال يسمح لها ان تنمو بشكل أكبر، وتحافظ على كيانها، وتمتلك ميزة تنافسية تمنحها الافضلية على المدى البعيد. [2]

2- البعد الاجتماعي:

يتجلى هذا البعد في كون ان المؤسسة لابد لها ان تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه فضلا عن تحسين ورعاية شؤون العاملين فيها بما ينعكس ايجابا على انتاجيتهم، وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الامن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والاجتماعية لهم، ويعد النمط الاداري المنفتح الذي تعمل به المؤسسة حاسما، حيث ان لاعتبار سلوكها الاجتماعي تأثيرا يتجاوز حدود المؤسسة نفسها. ومن الامور التي يجب على الشركات اخذها بعين الاعتبار هو مساهمتها في دعم الاقتصاد المحلي والمساهمة في دعم الانشطة الثقافية وتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع بما في ذلك توفير فرص العمل للمعاقين وكذلك النساء من دون تمييز، والعمل على انجاز المشاريع الأساسية. [3]

3- البعد البيئي:

ويتمثل في ان المؤسسة لابد لها من ان تسهم في خفض الاضرار البيئية المترتبة على ممارسة انشطتها والقضاء على الانبعاثات السامة والنفايات المتولدة من عملياتها، وتحقيق اقصى قدر من الكفاءة والانتاجية من الموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا في تمتع البلاد والاجيال القادمة بالموارد الطبيعية وعلى المؤسسة ان تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة في نشاطاتها، وتقديم خدمات وتصنيع منتجات كما وعليها استخدام معايير معينة لمعرفة تلك الجوانب البيئية ذات الاثر المتميز لتتمكن بالتالي من التحسين الفعال لأدائها البيئي. ومن الواجب على تلك المعايير المحددة من قبل المؤسسة نفسها وان تكون شاملة مثبتة وموثقة ومعمول بها أظف الى ذلك الالتزام بالتشريعات البيئية، والاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة وفي استخدام الموارد، والاسهام في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام، والابتعاد عن مسببات التلوث، وحسن التخلص من النفايات. [4]

المطلب الثالث: التنمية المستدامة

التنمية المستدامة كمفهوم حديث المنشأ استوعبته المؤسسات والافراد بشكل متباين لكنه يدور ضمن محاور ثلاثة هي الاقتصاد والبيئة والمجتمع في اغلب التعريفات، يقترب ويبتعد في تلك المحاور طبقا لظروف تلك المؤسسات والافراد ومشاكلهما التي تُعد التنمية المستدامة هي الحل الناجع لها، اذ أن التباين في فهم التنمية المستدامة ولد تعريفات متعددة وكالاتي: اللجنة الدولية للبيئة والتنمية اصدرت تقريرها في عام 1987 الذي كان بعنوان مستقبلنا المشترك واشتمل التقرير على تعريف التنمية المستدامة على انها "التنمية التي تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع عدم التعدي على حقوق الاجيال القادمة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي او يوافقه ان امكن" لقد عرضت مقترحات اللجنة على الجمعية العامة للأمم المتحدة واقترتها وكانت الخطوة التالية اعتماد مفهوم التنمية المستدامة كالتزام من جانب كل الدول وقد جاء ذلك في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية. [5]

التنمية هي عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف الى تحقيق تقدم مستمر في حياة الافراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع افراد المجتمع وعلى اساس التوزيع العادل لعائداتها، اما الاستدامة فتعني ضمان الا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن وتدفعه وتحقيق المنفعة العامة، كما تعرف كذلك على انها استمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها. [6]

ويعرف الدكتور مصطفى قاسم التنمية المستدامة على انها التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرات الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وجاء التعبير عن التنمية التي تنصف بالاستقرار وتسلبت عوامل الاستمرار والتواصل [7]، وعرفها كذلك مؤتمر ريودي جانيرو لسنة 1992 في المبدأين الثالث والرابع حسب المبدأ الثالث بانها: ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوٍ والحاجيات التنموية البيئية لأجيال الحاضر والمستقبل كما نقصد بالتنمية المستدامة ايضا لتحقيقها ينبغي ان تشمل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير بمعزل عنها، المبدأ الرابع وهي ايضا عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من امكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الانسان وتطلعاته ومن خلال كل هذه التعاريف امكنا القول إن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية حياة الانسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة ابقائها لمدة زمنية بعيدة ، وضمان متطلبات الاجيال المقبلة، بحيث انه لا يمكن تجاوز هذا الاستغلال والاستخدام الموارد الخاصة في حالة الموارد غير المتجددة، وفي حالة الموارد المتجددة يجب الترشيد في استخدامها مع محاولة وجود بدائل لهذه الموارد لتستغل لفترة زمنية طويلة الاجل، ويجب ان تستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي الى عجز بيئي وذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة. [8]

المبحث الثاني: الشركات الأجنبية النفطية في البصرة وأثر مسؤولياتها الاجتماعية على التنمية

المستدامة فيها

في هذا الفصل من المبحث الأول سيتم تسليط الضوء على الشركات النفطية الأجنبية العاملة في محافظة البصرة وطبيعة الخدمات التي تقدمها تلك الشركات ونطاقات عملها، كما سنبين الصيغ والتفاهات التعاقدية التي تشير الى موضوعة المسؤولية الاجتماعية ومدى فعالية تلك الشركات بالالتزام بتلك المسؤوليات، وكذلك سنبين المردود الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لتلك الشركات في المحافظة وتحديد النقاط التي تعوق تطبيق الخطط والبرامج التي تضمنتها اعمال تلك الشركات. كما سيتناول هذا الفصل جملة من الأمور التي لها علاقة بالفصل السابق، اذ يستعرض أداء الشركات النفطية الأجنبية على مستوى المسؤولية الاجتماعية وأثرها في واقع التنمية المستدامة في محافظة البصرة اذ سيعرج المبحث الثاني المعايير العمل المتبعة والمشاريع المنجزة من قبل تلك الشركات تجاه المجتمع ونسب انجاز تلك الشركات في ضوء التفاهات والمضامين التعاقدية وكذلك المعايير المتبعة من قبل المعنيين والمشرفين على انجاز مشاريع المسؤولية الاجتماعية، فضلاً عن ذكر بعض العوائق والمشكلات التي تعترض طريق أنجاز تلك المشاريع من جميع الأطراف وأصحاب المصلحة، في المبحث الثالث ستم مقارنة تلك الانجازات لتلك الشركات مع مؤشرات التنمية المستدامة في محافظة البصرة التي تمت الإشارة إليها في الفصل الأول في المبحث الثالث، لتوضيح مدى تأثير تلك المشاريع على جوهر ومفهوم التنمية المستدامة، ليضيف بذلك تحدياً جديداً عن كيفية استثمار الشركات الأجنبية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق عموماً وفي البصرة على وجه الخصوص بالاستعانة ببيانات رسمية ولقاءات مباشرة مع المعنيين في هذا الملف من موظفي القطاع العام والتابعين للحكومة المحلية (مجلس المحافظة والمحافظ والمجان المجتمعية) والمركزية ممثلةً بوزارة النفط.

المطلب الأول: مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية الأجنبية العاملة في محافظة البصرة

1- اجراءات الشركات لتنفيذ مشاريع الخدمة الاجتماعية

بما أن عقود الخدمة الفنية (STC) موزعة على مناطق مختلفة في محافظة البصرة وكما مشار لها في جدول رقم (1) في المبحث الثاني في الفصل الثاني، فقد تولت تلك الشركات تنفيذ مشاريعها ضمن التجمعات الاجتماعية القريبة من تلك الحقول. وكما ذكر سابقاً (في المبحث الأول) فإنه من المفترض أن تصرف تلك الشركات الأجنبية ما يعادل خمسة ملايين دولار أمريكي سنوياً على مشاريع الخدمة الاجتماعية ككلف مستردة للشركات ولا تدور (أي لا يمكن صرفها إلا بالسنة المالية نفسها) بعد انجازها تلك المشاريع، وكما أن بعض الشركات أصرت على عدم الالتزام بصرف ذلك المبلغ وذلك لعدم وروده ضمن الفقرات التعاقدية كشركة لوك أويل الروسية العاملة في حقل غرب القرنة (2) (التي استجابت بالأخير وبشكل محدود)، وهنا تجدر الإشارة الى أن عدم ورود فقرة تعاقدية خاصة تضمن تطبيق المشاريع المجتمعية وتحدد بمبلغ واجب الدفع لا تعطي هذه المشاريع أولوية كافية وإلزام من قبل تلك الشركات وهذا ما سيتم عرضه في جملة العوائق وأثر ذلك على انجاز مشاريع الخدمة المجتمعية. لقد تشكلت في التجمعات السكانية القريبة (الأقضية والنواحي) من الحقول النفطية التي تعمل فيها الشركات الأجنبية لجان دائمة بالتنسيق مع الحكومة المحلية بالبصرة (مجلس محافظة البصرة) سميت باللجان المجتمعية والتي تعنى بمتابعة مشاريع الخدمة المجتمعية مع الجهة المنفذة والدائرة المستفيدة وكذلك وضع أولويات لتنفيذ تلك المشاريع. اذ باشرت تلك الشركات بشكل عملي في

مشاريع الخدمة المجتمعية منذ سنة (2014) وقد تم إعداد الكشوفات الفنية من قبل الدوائر المستفيدة (وتقسم الدوائر المستفيدة حسب قرب المشروع لها ومسؤولياتها) ومصادقتها من الجهات المعنية ثم تحويلها إلى الجهة المنفذة لإنجازها بإشراف فني من الجهات والدوائر المستفيدة، وعملياً كلما كانت تلك اللجان تعمل بشكل منسق ومنتظم مع الشركات الأجنبية كان انجاز المشاريع أكثر سلاسة.

2- معايير تنفيذ الشركات لمشاريع الخدمة المجتمعية وتشغيل الأيدي العاملة

اتفقت الدوائر المعنية (مجلس المحافظة والمحافظه واللجان المجتمعية المشكلة) على ان تكون هنالك خمسة معايير للاستفادة من تلك المشاريع منعاً لعشوائية انجاز تلك المشاريع وكالاتي: [9]

- أ- المعيار البيئي: كلما كان تأثير النشاط النفطي في التجمعات السكانية ملوثاً للبيئة وجب على الشركات تنفيذ مشاريع تتعلق بأولوية معالجة تلك المشاكل والعمل على ايقاف التلوث وتعويض أثره بأي شكل من الأشكال.
- ب- قرب النشاط النفطي من التجمعات السكانية: كلما كان المجتمع السكاني قريباً من النشاط النفطي كانت أولوية انجاز المشاريع المجتمعية لتلك المناطق أكثر من غيرها من المناطق وتكون حصتها من المشاريع أكثر وأكبر.
- ت- التداخل الإداري: كلما كانت حدود تلك المناطق الإدارية قريباً من نشاطات الحقل كانت أولوية انجاز المشاريع لتلك المناطق فائقة على غيرها من مناطق أخرى تبعد عنها.
- ث- الأثر على البنية التحتية: في بعض المشاريع النفطية تكون الحاجة ملحة لإنجاز مشاريع قريبة من التجمعات السكانية (حفر بئر- انشاء محطة تنقية النفط المستخرج – انابيب نفطية) فيستلزم ذلك الربط الكهربائي لتلك المحطات مع تلك المناطق أو استخدام طرق تلك المدن لنقل المستلزمات أو صهاريج النفط وغيرها، هنا تكون الأولوية في ذلك لتلك المناطق على غيرها.
- ج- يعتمد معيار التشغيل في الأيدي العاملة على جانبين هما:
 - توافر مهارة اليد العاملة في المناطق القريبة: إذا توافرت المهارة الفنية في المناطق القريبة لزم تشغيل العاملين في المناطق القريبة والاكتفاء بهم.
 - قرب المجتمع عن المشروع النفطي: كلما كان المجتمع السكاني قريباً من المشروع النفطي كانت حصته في تشغيل اليد العاملة أكثر من غيره من المناطق.

المطلب الثاني: المشاريع المنجزة للمدة (2014- 2018) للشركات النفطية الأجنبية في مجال

الخدمة المجتمعية

1- ملخص مشاريع الخدمة المجتمعية (المنافع الاجتماعية) لحقل الزبير والمنفذة من قبل شركة ايني الايطالية وكما موضحة في الجدول رقم (1): [10]

الجدول (1) ملخص مشاريع الخدمة المجتمعية المنفذة من قبل شركة ايني الايطالية لحقل الزبير

ت	منطقة المشروع	السنة	نوع القطاع
1	اعمال تأهيل وصيانة خمسة مدارس مع روضة في المربرد والبرجسية	2014	تربية
2	تجهيز صفوف كرفانية مع الاثاث وملحقاتها كافة عدد 36 كرفاناً	2015	تربية
3	انشاء ثمانية صفوف متكاملة لمدرسة جنة البرجسية	2015	تربية
4	تأثيث 15 مدرسة في المربرد والبرجسية	2015	تربية
5	تجهيز مواد اولية لمعملي الاسفلت والكونكريت التابع لبلدية الزبير	2016	بلدية
6	انشاء سياج سلكي BRC لمعلب ام قصر الرئيس	2016	رياضة
7	تجهيز وتنفيذ شبكة ماء (رنك) لمنطقة الهدامة في ام قصر	2016	ماء
8	تكملة تبليط شارع حيفا من نهايته مقابل شارع (3) الى نهاية حي الصناعة في ام قصر.	2016	بلدية - طرق
9	تبليط شارع نهاية حي المهندسين وربطه مع امتداد شارع حيفا	2017	بلدية - طرق
10	اكمال اكساء شارع حيفا من النقطة المقابلة لمدرسة النشاء الجديد الى تقاطع دور القاعدة	7201	بلدية - طرق
11	بناء صف عدد 2 في ثانوية النبا في ناحية ام قصر	2017	تربية
12	تجهيز مواد لدائرة مجاري الزبير	2017	مجاري
13	مشروع انارة شارع حيفا في ام قصر	2017	بلدية - طرق
14	انشاء الطريق الرابط بين الطريق الحولي لقضاء الزبير والشعبية	2017	بلدية - طرق
15	تنفيذ تبليط شوارع متفرقة في حي الحكيم	2017	بلدية - طرق
16	تجهيز حاويات نفايات حديدية حجم (1100) لتر مع شراء احتياجات بلدية الزبير	2017	بلدية
17	شراء وتجهيز مواد لدائرة ماء الزبير	2017	ماء
18	اعمال تاهيل مدارس اسامة بن زيد- البسمة - سيد مير محمد القزويني في الزبير	2017	تربية
19	اعمال توسيع واكساء الطريق بجانب سكة القطار الممتد من جسر السكة الى جامع البراك	2018	بلدية - طرق
20	اعمال تجهيز مقاعد دراسية عدد/2500 لمديرية تربية البصرة	2018	تربية

21	انشاء مدرسة ثانوية تشمل 24 صفا في منطقة البرجسية	2018	تربية
22	تاهيل مدارس في الزبير(طلحة – المورد- عثمان العبيدي – ذي القربى- يثرب- الفضل)	2018	تربية
23	تاهيل مستشفى الطفل في البصرة	2018	صحة
24	تجهيز ونصب جهاز PET SCAN في مستشفى الصدر التعليمي .	2018	صحة
25	تاهيل مدارس (الفواطم- الامير – التطوير – كفر قاسم- قلادة الوجود- اولى القبلتين- الاهرام - الحسن البصري – الماجدات)	2018	تربية
26	اعمال تاهيل مركز المرشد الصحي للرعاية الصحية الاولى	2018	صحة
27	اعمال تجهيز ونصب مصاعد كهربائية عدد/2 لمستشفى الطفل في البصرة	2018	صحة
28	اعمال تجهيز 206 أجهزة طبية لمستشفى الطفل في البصرة	2018	صحة

يتضح من الجدول (1) أن اللجان المجتمعية قدمت أولوية قطاع التربية على القطاعات الأخرى وذلك للنقص الواضح في قطاع التربية من جانب ومن جانب آخر عدم اكتمال أغلب مدارس المناطق القريبة لنشاط حقل الزبير الذي دخل في خطط الإعمار في السنوات السابقة، كما اهتمت اللجان المجتمعية بالبنية التحتية وخصوصا الطرق وذلك لمرور أغلب المعدات اللازمة وكذلك المزارعين والموظفين والمواطنين ضمن هذه الطرق، ونلاحظ أن عدد قليل من المشاريع تم انجازها في عام 2014 و2015 قياسا لأعوام 2017 و 2018 وذلك لتأخر اللجان المحلية والمجتمعية والدوائر المستفيدة في اعداد الكشوفات الفنية المناسبة، أما قطاعات الصحة والماء والمجاري والرياضة فكانت المساهمات محدودة وليس ضمن الواقع الجغرافي للمجتمعات القريبة ولا ترتقي لحجم المشكلات في تلك القطاعات.

2- ملخص مشاريع الخدمة المجتمعية (المنافع الاجتماعية) لحقل الرميلة والمنفذة من قبل شركة بي بي

البريطانية [11]

جدول (2) مشاريع الخدمة المجتمعية لحقل الرميلة والمنفذة من قبل شركة بي بي البريطانية

ت	منطقة المشروع	السنة	نوع القطاع
1	تأسيس مركز الخورة الصحي المؤقت وتشغيله	2015	صحة
2	ورش عمل اللجنة المجتمعية واجتماعات الاطراف المعنية مع المجتمعات المحلية والتواصل الخاص بإفتتاح المشاريع	2015	اجتماعي
3	انشاء عيادة صحية في كرامة علي وادخال تحسينات لاحقة عليها	2015	صحة
4	تنفيذ خدمات تنظيف المجتمع في الخورة	2015	بلدية
5	انشاء مشروع لتوفير مياه اسالة لـ 7000 فرد	2015	ماء
6	تحسين مشروع خدمات الرعاية الصحية في كرامة علي – التوعية الصحية والتعليم	2016	صحة

ماء	2016	توفير مضخات ماء كهربائية في الرملة الشمالية	7
اجتماعي	2016	دراسات قواعد الاجواء المجتمعية - كرمة علي والرملة الشمالية	8
رياضي	2016	إنشاء 4 منشآت رياضية في كرمة علي والرملة الشمالية فضلاً عن الأنشطة الداعمة	9
بلدية	2016	انشاء حدائق ترفيهية في الرملة الشمالية	10
بلدية	2017	دراسات جدوى وهندسة واجهة امامية وتصميم لـ 11 مشروعاً - الزبير وأبو صخير والخورة وقرية شركة نفط البصرة وقرية السكك	11
ماء	2017	تطوير مياه قرية شركة نفط البصرة	12
ماء	2017	تطوير مياه قرية السكك	13
بلدية- طرق	2017	انشاء شارع في الخورة	14
طاقة	2017	تطوير كهرباء قرية السكك	15
بلدية	2017	انشاء مساحات خضراء في قرية شركة نفط البصرة	16
بلدية	2017	انارة شارع في الزبير	17
صحة	2017	توفير خدمات صحية في الرملة الشمالية- عيادة صحية متنقلة وخدمات توعية	18
بلدية- طرق	2017	انشاء شارع في ابو صخير	19
ماء	2018	تطوير مياه قرية نفط البصرة	20
اجتماعي	2018	ترميم مركز التدريب النسوي- كرمة علي	21
بلدية - طرق	2018	انارة شارع في الخورة	22
تربية	2018	توسيع روضة اطفال في كرمة علي	23
تربية	2018	تجهيز وحدات تبريد للمركز النسوي في الروضة في كرمة علي	24

يتضح من الجدول (2) أن توزيع مشاريع الخدمة المجتمعية للمجتمعات القريبة من الحقل النفطي في قطاعات متنوعة حسب الجدول المذكور آنفاً وكانت حصة قطاع البلدية هي الأعلى، إذ اختارت اللجنة المجتمعية هذا القطاع لأهميته للمجتمعات السكانية القريبة وبعدها الماء والصحة، وكذلك المشاريع الخاصة بالتوعية الصحية والتعليمية إذ كان هذا النوع من المشاريع ضرورياً جداً في مثل تلك المناطق بعدها كان للتربية والكهرباء والرياضة نسب متقاربة من عدد المشاريع، كما تجدر الإشارة إلى أن حقل الرملة النفطي يمتاز ببعده الكبير عن التجمعات السكانية الكثيفة، وقد أثر ذلك في عدد المشاريع المجتمعية المنجزة قياساً بكم حقل الرملة وغازة انتاجه من النفط.

3- ملخص مشاريع الخدمة المجتمعية (المنافع الاجتماعية) لحقل غرب القرنة/1 والمنفذة من قبل شركة أكسن موبيل الأمريكية [12]

جدول (3) مشاريع الخدمة المجتمعية لحقل غرب القرنة/1 المنفذة من قبل شركة أكسن موبيل الأمريكية

ت	منطقة المشروع	السنة	نوع القطاع
1	تجهيزات رياضية وأخرى في ناحية الإمام الصادق (ع)	2013	رياضة
2	تجديد حاويات القمامة للمدارس في ناحية الإمام الصادق (ع)	2014	بلدية
3	عربة حوضية وشاحنة براد ناحية الإمام الصادق (ع) في مستشفى قضاء المدينة	2014	صحة
4	خيمة كربلاء (لاستراحة المارة) في ناحية الإمام الصادق (ع)	2015	بلدية
5	تزويد معدات طبيه لمستشفى المدينة / عيادة باهلة	2015	صحة
6	خيمة كربلاء (لاستراحة المارة) في ناحية الإمام الصادق (ع)	2016	بلدية
7	إصلاح وصيانة الطرق في ناحية الإمام الصادق(ع)	2016	بلدية
8	تأثيث 3 مدارس في ناحية الإمام الصادق(ع)	2016	تربية
9	ترميم مدرسة نور الشاكرين في ناحية الإمام الصادق(ع)	2016	تربية
10	تبليط طريق بطول 7 كم في ناحية الإمام الصادق	2017	بلدية طرق
11	خيمة كربلاء (لاستراحة المارة) في ناحية الإمام الصادق (ع)	2017	بلدية
12	تطوير مشروع الماء التابع لناحية الإمام الصادق (ع) م/1	2017	ماء
13	اصلاح وتأهيل 6 مدارس في قضاء القرنة	2017	تربية
14	تطوير مشروع الماء التابع لناحية الإمام الصادق (ع) م/2	2018	ماء
15	تزويد معدات طبيه لمستشفى المدينة + مولد كهرباء / عيادة باهلة	2018	صحة
16	تجهيز مواد تبليط / معمل اسفلت بلدية القرنة	2018	بلدية
17	اصلاح وتأهيل 8 مدارس وروضة اطفال واحدة في قضاء المدينة	2018	تربية
18	اصلاح وتأهيل 10 مدارس في ناحية الإمام الصادق (ع)	2018	تربية

يتضح من الجدول (3) الخاص بالمشاريع المجتمعية في حقل غرب القرنة/1 نرى أن المشاريع توزعت على ثلاثة تجمعات سكانية وهي قضاء القرنة وقضاء المدينة وناحية الإمام الصادق (ع) ، اذ الواقع الجغرافي للحقل يحتم توزيع المشاريع بالكيفية التي وزعت بها على وفق المعايير التي تم بيانها سابقاً في هذا المبحث في ثانياً، اذ كان القطاع البلدي هو القطاع الذي كانت له الأولوية بتوزيع المشاريع وذلك لأهميته في تلك المناطق نتيجة الطبيعة الجغرافية لتلك المناطق وتباعد المجموعات السكانية فيها، كذلك قطاع التربية كانت له الأولوية وذلك لعدم اكتمال أغلب مشاريع

التربية التي تتعلق ببناء مدارس جديدة نتيجة الظرف المالي وأزمة التقشف التي مر بها البلد خلال الفترة الماضية فكان الضغط كبيراً على المدارس بالدوام بثلاث نوبات مما انهك بنية تلك المدارس التي يستلزم ترميمها بين فترة وأخرى، أما القطاعات الأخرى كالصحة والماء والرياضة فكانت مساهمات جداً متواضعة لا تفي بسد الحاجة الفعلية لتلك القطاعات.

4- ملخص مشاريع الخدمة المجتمعية (المنافع الاجتماعية) لحقل مجنون والمنفذة من قبل شركة شل الهولندية. [13]

جدول (4) مشاريع الخدمة المجتمعية لحقل مجنون المنفذة من قبل شركة شل الهولندية

ت	منطقة المشروع	السنة	نوع القطاع
1	إعادة تأهيل مدرسة الجوادين للبنين وبناء طابق ثاني 6 صفوف في ناحية الدير.	2015	تربية
2	تجهيز 28 منظومة تصفية بطاقة 3م3 و5م3 باليوم لتحلية المياه لـ 28 مدرسة في مدارس في ناحية النشوة.	2015	ماء
3	بناء مدرسة متكاملة ذات 18 صفاً وثلاثة طوابق مع التجهيزات كافة والتبريد في ناحية النشوة.	2016	تربية
4	عيادات متنقلة عدد (4) تخدم أكثر من 20 قرية وقصبة في مناطق قريبة من حقل مجنون النفطي.	2016	صحة
5	تقديم الدعم الطبي اللازم في المراكز الطبية لناحية النشوة وكذلك برامج توعية طبية في مدارس الناحية.	2016	صحة
6	حملة التوعية عن الكشف المبكر لسرطان الثدي في المناطق النائية في النشوة والدير والقرنة.	2016	صحة

يتضح من الجدول (4) أن المساهمات الاجتماعية لشركة شل الهولندية منحصرة بقطاعات ثلاثة الصحة والتربية والماء وحسب ما رأته اللجان المجتمعية في تلك المناطق، إن رغبة شركة شل في تصفية حساباتها والانسحاب من عقد تطوير حقل مجنون بالتراضي أثر بشكل كبير في مشاريع الخدمة المجتمعية لعامي 2017- 2018 فضلاً عن أسباب أخرى تتعلق بتأخير اعداد الكشوفات من الدوائر المستفيدة والجهة المنفذة، لقد تطرقنا إلى عمل أربع شركات عالمية باستثناء شركتي (لوك أويل) و شركة (كويت انيرجي)، وذلك لان الأولى كما اسلفنا أن لديها تحفظات على أصل تنفيذ مشاريع الخدمة المجتمعية لعدم ورود ذلك بفقرة عقد الخدمة الفنية الموقع معها، أما شركة كويت انيرجي فكانت تتذرع أن وقت مباشرتها بدأ مبكراً وهي لم تجن أي أرباح من الحقل الغازي من جانب ووجود مشكلة بتوزيع نسب المشاريع بين المجتمعات القريبة التي هي (الفاو – أبي الخصيب – ناحية البحار- السبية) إذ تم أخيراً الإنفاق على نسب المشاريع وهي الآن في طور الإحالة والمباشرة. [9]

المطلب الثالث: عوائق الشركات النفطية الأجنبية لتنفيذ مشاريع الخدمة المجتمعية [14]

- 1- يعد تأخر سداد مستحقات الشركات النفطية الأجنبية العاملة في حقول البصرة عاملاً مهماً من عوامل تأخير تنفيذ المشاريع (على الرغم من أنها كلف مستردة)، إلا أن الشركات الأجنبية تعتذر في بعض الأحيان وتؤجل في بعضها الآخر بسبب تأخر صرف مستحقاتها.
- 2- إن تعارض خطط مشاريع الوزارة والمحافظة مع خطط المنافع (وإن كانت مشاريع محدودة) أدى إلى تأخير إجراءات تنفيذ مشاريع المنافع الاجتماعية، وبطبيعة الحال فإن مبالغ المنافع تكون غير مدورة للسنة المالية التالية أي أنها تنتهي بانتهاء السنة المالية فذلك يضيع فرص على المجتمع بتنفيذ بعض المشاريع الخدمية فيه.
- 3- هنالك مشكلة قانونية اثارها بعض الشركات منها شركة لوك أول الروسية بخصوص قانونية تنفيذ مشاريع الخدمة المجتمعية بحجة انها لم تدرج بعقد الخدمة الفنية (STC).

المطلب الرابع: تشغيل الأيدي العاملة والتدريب [15]

- 1- تشغيل الأيدي العاملة: لم تشر عقود الخدمة النفطية بضرورة تشغيل العراقيين بنسبة محددة وانما اشارت في حال عدم توافر خبرات كافية يستعان بالأجانب باختصاصات محدودة ونادرة، وفي سنة 2014 تم اصدار قرار مجلس محافظة البصرة الذي يلزم الشركات النفطية الأجنبية فيها على تشغيل ما نسبته 80% من العاملين من أهالي المحافظة، والنسبة المتبقية تعود لإدارات تلك الشركات، اذ استجابت تلك الشركات على نطاق معتد به علماً أن قانونية القرار لا تلزم الشركات لأنها وقعت تلك العقود مع جهات مركزية (وزارة النفط).
- 2- التدريب: بناءً على المادة (26-3) من عقود الخدمة الفنية فقد نصت على ما يأتي:
"يجب على المقاول خلال مدة العقد، وكحد أدنى تخصيص مبلغ سنوي قدره (5) ملايين دولار أمريكي لصندوق التدريب والتكنولوجيا والمنح الدراسية، ولا تكون المنح المقدمة للصندوق قابلة للاسترداد كتكاليف نفط . [16]
ويمكن ادراج هذه الفقرة ضمن المسؤولية الاجتماعية الداخلية (الاهتمام بالموظفين وتدريبهم)، ولكن أغلب هيئات التشغيل لم تنفذ هذه الفقرة بشكل كامل وسنوي ولم تتجاوز نسبة الصرف بها في عموم عقود الخدمة الستة أكثر من 30% في أحسن الأحوال، اذ إن التأخير بتطبيق هذه المادة من شأنه أن يؤخر مواكبة موظفي القطاع النفطي وعموم الشركات من استلام الحقول بعد انتهاء عقود الخدمة وحل هيئات التشغيل. [9]

المطلب الخامس: واقع التنمية المستدامة في محافظة البصرة في ضوء المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية

تتميز البصرة بموقع جغرافي واستراتيجي، إذ تمثل البصرة إطلالة العراق على الخليج العربي وحلقة الوصل بين العراق ودول الخليج العربي، وتبلغ مساحتها (19070) كم² وتشكل نسبة قدرها (4.4%) من مساحة العراق، وتتكون المحافظة من (7) أفضية و (15) ناحية، وبلغ عدد سكانها (2.8) مليون نسمة عام 2015 [17]، ويحدها من الشمال محافظتا ميسان وذي قار، ومن الشرق الجمهورية الإيرانية ومن الجنوب الخليج العربي ودولة الكويت، ومن الغرب محافظة المثنى، كما تحتضن البصرة ثروات طبيعية هائلة في مقدمتها النفط، ويمكن أخذ بعض المؤشرات لإيضاح المطلب وكالاتي:

1- المجال الصحي:

تعاني البصرة من وضع صحي متردٍ، إذ أشار تقرير حال التنمية البشرية الوطني للعراق والصادر عام 2008 إلى أن البصرة احتلت المرتبة الرابعة في مؤشر عدد الأطباء لكل (100 ألف) من السكان، بعد كل من بغداد ودهوك وكربلاء على التوالي، وذلك بمعدل 73 طبيباً لكل 100 ألف من السكان [18]، وفي مؤشر معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية الذي يدل على ارتفاع مستوى الرعاية الصحية التي تقدم للأطفال في الشهور الأولى بعد الولادة احتلت البصرة المرتبة الثالثة عشرة بين محافظات العراق باستثناء محافظات إقليم كردستان وبمتوسط بلغ (24.8) حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية وهذا المعدل أعلى من متوسط البالغ (19.7)، وفي مؤشر عدد الوفيات المسجلة لعام 2016 احتلت البصرة المرتبة الثانية بعد محافظة بغداد وبعدها وفيات بلغ (11745) وفاة، وفي مؤشر الأمراض المزمنة بلغت نسبتهم إلى المجتمع (8.6%)، وفي مؤشر الأمراض التنفسية كانت البصرة من أعلى المعدلات في العراق وبنسبة (1.4%) من المصابين بالأمراض المزمنة، كما احتلت البصرة المرتبة الثانية بعد بغداد في أعداد المصابين بمرض التدن لعام 2016 والتي بلغت (593) حالة، وهذا عائد بشكل كبير منه إلى النشاط النفطي في المحافظة، وفي مؤشر عدد الأطباء لكل 100 ألف نسمة احتلت البصرة المرتبة الخامسة وبمعدل (7.8) طبيب لكل 100 ألف نسمة. [18]

2- التعليم:

بلغ عدد المدارس الابتدائية في البصرة للعام الدراسي 2016-2017 ما مجموعه (1325) مدرسة وجاءت في المركز الثالث بعد بغداد وذي قار، وفي عدد الطلبة المقبولين بالمدارس الابتدائية جاء في المركز الثاني بعد بغداد بمجموع (104323) طالباً في العام الدراسي نفسه، وفي عدد المدارس الثانوية جاءت البصرة بالمركز الثاني بعد العاصمة بغداد ب (724) مدرسة وفي عدد الطلاب جاءت أيضاً في المركز الثاني بعدد طلاب بلغ (273185) طالباً.

3- المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية:

تشير البيانات إلى أن معدل البطالة في المحافظة قد بلغ (12.2%) عام 2014، وارتفع إلى (12.4%) عام 2016، وهذه النسبة أعلى من المعدل الإجمالي لكل العراق والذي بلغ عام 2014 (10.6%)، وارتفع في عام 2016 إلى (10.8%)، وبهذا المعدل حلت البصرة في المرتبة الحادية عشرة بين محافظات العراق وهذا الترتيب لا يُلحق بمحافظة تزود العراق بثلاثي إيراداته العامة (الجهاز المركزي للإحصاء، الموقع الإلكتروني، 2018)، وفي مؤشر متوسط دخل الفرد لعام 2014 احتلت البصرة المرتبة الرابعة عشرة وبمتوسط بلغ (251.4) ألف دينار/شهر، وهو أقل بكثير من متوسط دخل الفرد في العراق البالغ (330.3) ألف دينار/شهر.

المطلب السادس: أثر مشاريع المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة في محافظة البصرة

أوضحت المؤشرات السابقة حجم الضرر الكبير الذي أصاب المواطن البصري في جميع المؤشرات، وهذا ناتج عن الظروف التي مر بها العراق بشكل عام ومحافظة البصرة بشكل خاص خلال العقود الأربعة الماضية ابتداء من عقد الثمانينات من القرن السابق من الحروب والحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق خلال الفترة (1991-2003)، ثم عدم الاستقرار الأمني بعد سقوط النظام السياسي السابق في عام 2003، وبالتأكيد فإن مشاريع المسؤولية الاجتماعية التي قامت بها الشركات النفطية وبالمبالغ السنوية المصروفة التي لم تتجاوز الخمسة ملايين دولار سنوياً لكل شركة لم تستطع معالجة هذا الضرر،

غير أنها أسهمت بالتأكيد في التخفيف منه وان كان ذلك بشكل بسيط خصوصاً في قطاعي التربية والصحة، إلا أنها لم تسهم بشكل واضح ومؤثر في التخفيف من التلوث البيئي الناتج عن الغاز المصاحب لاستخراج النفط الخام من حقول المحافظة.

الاستنتاجات:

1. من خصائص المسؤولية الاجتماعية أنها لا تملك معايير خاصة لغرض تقييم أدائها، فهي تحكمها بيئة نشاط الشركة أي كلما كانت الشركة متفاعلة من بيئتها الداخلية والخارجية كان أدائها على مستوى المسؤولية الاجتماعية جيداً، والعكس صحيح وهذا ناتج من تعدد الخدمات والسلع التي تقدمها الشركات ومستوى فهم الإدارات لموضوع المسؤولية الاجتماعية.
2. جميع الشركات تميل في استراتيجيتها في تطبيق المسؤولية الاجتماعية الى استراتيجية التكيف إلا ما ندر منها تميل إلى استراتيجية المبادرة، وهذا الأمر نلاحظه في الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق إذ امتنعت بعض الشركات من تنفيذ مشاريع الخدمة المجتمعية لسنوات (شركة لوك اويل الروسية).
3. في المسؤولية الاجتماعية هنالك اعتبارات اقتصادية قد تغير مسار أداء الشركة على المستوى الاقتصادي والمالي، شريطة خلق شريحة اجتماعية مدافعة عن خدمة أو سلعة معينة، من خلال وقوف الشركات موقف انساني أو بيئي أو اقتصادي سيرد المجتمع هذا الجميل لتلك الشركة ولو بعد حين.
4. سيضيف موضوع المسؤولية الاجتماعية تحدٍ جديد إلى موضوع تطبيق أهداف التنمية في العراق، الذي هو بالأصل مترجع بشكل ملحوظ إذا ما قورن بدول أخرى تملك أقل موارد من العراق.
5. تطابق أهداف المسؤولية الاجتماعية مع أهداف التنمية المستدامة جعل العلاقة وثيقة بينهما على المستوى الأكاديمي، يمكن عد المسؤولية الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة.
6. لقد كان هنالك أثر اقتصادي واضح من خلال تطوير الشركات النفطية لحقول البصرة ولكن لم يلاحظ بذلك أي أثر بيئي ايجابي، بل بالعكس زادت الآثار البيئية المدمرة لحقول المحافظة، من خلال استغلال اغلب طرق المحافظة لنقل المواد النفطية والمعدات اللازمة لتطوير الحقول دون أي عمل تطويري لتلك البنية سوى مشاريع ترقيعه هنا وهناك.
7. عدم ادراج صيغة تعاقدية واضحة في عقود الخدمة (STC) لموضوع المشاريع المجتمعية أثر بشكل مباشر على انجاز تلك المشاريع واعطى فرصة للمماطلة من قبل تلك الشركات، بتنفيذ تلك المشاريع التي هي بالأعم الأغلب ذات حاجة ماسة للمجتمعات البشرية التي تضمها تلك الحقول.
8. إن الإجراءات الإدارية الروتينية بين الجهات الحكومية (مجلس المحافظة والمحافظة واللجان المجتمعية والمجالس البلدية من جهة ووزارة النفط- شركة نفط البصرة وهيئات التشغيل والمشغل من جهة أخرى) قد عطل بشكل كبير من انجاز تلك المشاريع، وليس غريباً أن تدخل تلك المشاريع بمزايدات سياسية وانتخابية.
9. إن مشاريع الخدمة المجتمعية باشرت بالعمل منذ 2014م رغم سريان عقد الخدمة الفنية (TSC) منذ عام 2009 وهذا يعود لعدة اسباب أهمها النشاط الملحوظ للجنة النفط والغاز في مجلس محافظة البصرة والتي باشرت في 2013م بمتابعة عمل تلك الشركات، وكذلك الوفرة المالية التي كانت تتمتع بها عموم دوائر المحافظة وعدم ضغط شركة نفط الجنوب سابقاً على الشركات في هذا الملف.

10. لم تتحقق فرضية البحث إذ لم تستطع الشركات الأجنبية العاملة في محافظة البصرة من خلال مشاريعها المجتمعية أن تحقق تقدماً ملحوظاً في مؤشرات التنمية المستدامة بل كان أثراً طفيفاً جداً.

التوصيات:

1. العمل على وضع ضوابط ومعايير محلية لإلزام جميع الشركات بالمساهمات الاجتماعية ولا سيما الشركات كثيفة رأس المال (الشركات النفطية)، من أجل المساهمة بحل الازمات المستديمة والطارئة في محافظة البصرة.
2. استثمار وضع اغلب الشركات بانتهاجها استراتيجية التكيف وتوجيهها الى استراتيجية المبادرة مع تحفيزهم بإعفاءات ضريبية ودعم معنوي يحسن الصورة الاجتماعية لنشاطهم التجاري.
3. تعريف الشركات والادارات العليا بها بأهمية المسؤولية الاجتماعية وإنها مدخل مهم من مداخل التوسع الاقتصادي للشركة، من خلال عقد المؤتمرات واستعراض تجارب الشركات التي مرت بظروف مالية صعبة وكان اللجوء للمجتمع هر الخيار الأكثر راحة لتلك الشركات.
4. ممكن عد المسؤولية الاجتماعية عنصر قوة بتحقيق التنمية المستدامة وتسخيرها بشكل كبير ولاسيما إذا تم مزج موضوع الأرباح لدى الشركات مع موضوع المسؤولية الاجتماعية فسوف يكون الحافز أقوى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
5. تكثيف البحث العلمي بموضوع المسؤولية الاجتماعية وربطها دائماً بالتنمية المستدامة وعد المسؤولية الاجتماعية جزءاً من التنمية المستدامة.
6. ضرورة خلق ادارة نفطية واعية (مركزية) مع ادارة محلية عارفة لأهداف وأولويات المحافظة لتسخير كل الإمكانيات لإنجاح مشاريع الخدمة المجتمعية واستثمارها بالشكل الأمثل.
7. ضرورة ادراج صيغ تعاقدية ملزمة لجميع الأطراف لتنفيذ مشاريع الخدمة المجتمعية في البيئات البشرية التي تعمل بها والاستعانة بكوادر فنية وقانونية للعمل في هذا الملف وبكف غير مستردة.
8. على الرغم من التحسينات في الفترة الأخيرة والتي طرأت على الهيكل الاداري المشرف على تنفيذ الخدمة المجتمعية إلا إن هذا الملف بقي متعثراً، لذلك يجب زيادة التحسينات وتقليل الروتين وضرورة أن تتوافق خطط المحافظة والوزارات مع مشاريع الخدمة المجتمعية منعاً لتعارضها وهدر الأموال.
9. الاستمرار بمتابعة مشاريع الخدمة المجتمعية مع الشركات الأجنبية بشكل مستمر ومن الجهات المعنية واستهداف المشاريع التي ممكن أن تغير واقع المجتمعات القريبة والمحافظة بشكل عام.

المصادر:

1. مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والأربعون، مصر(القاهرة)، نيسان، 2018.
2. القواق، محمد، "دور تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمقاولات الصغرى والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2012.
3. سعيد، سناء عبد الرحيم و الباوي عبد الرضا ناصر، "الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقق الميزة التنافسية المستدامة"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، العراق، 2010.
4. صالح الحمودي، رولا المعارضة، رولا، "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من الألف إلى الياء"، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
5. مصطفى كمال، "تأثير المناخ سيؤثر على امن وسلامة العالم كله"، مجلة آفاق بيئية، العدد 170، مصر، 2007.
6. عصماني، عمو بن، " اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر"، بحث تخرج لنيل البكالوريوس، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2013.
7. خباية ، عبدالله وبوقرة، رابح، "الوقائع الاقتصادية والعولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة"، الإسكندرية، 2009.
8. قاسم، خالد مصطفى، "ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007.
9. لجنة النفط والغاز في مجلس محافظة البصرة، 2018.
10. شركة ايني الإيطالية، "تقرير المنافع الاجتماعية"، وحدة المنافع الاجتماعية، البصرة، 2018.
11. شركة بي بي البريطانية، "تقرير المنافع الاجتماعية، وحدة المنافع الاجتماعية، البصرة، 2018.
12. شركة أكسن موبيل الأمريكية، "تقرير المنافع الاجتماعية، وحدة المنافع الاجتماعية، البصرة، 2018.
13. شركة شل الهولندية، "تقرير المنافع الاجتماعية، وحدة المنافع الاجتماعية، البصرة، 2018.
14. الجوراني، شهيل شداد، "مقابلة شخصية مع مسؤول وحدة المنافع في هيئة تشغيل الزبير"، 2019/1/2.
15. الجوراني، شهيل شداد، "مقابلة شخصية مع مسؤول شعبة التدريب في هيئة تشغيل الزبير"، 2019/1/2.
16. وزارة النفط، "عقد الخدمة الفنية – TSC مع شركة ايني الإيطالية لحقل الزبير"، 2009.
17. الجهاز المركزي للإحصاء، "المجموعة الإحصائية السنوية 2016"، وزارة التخطيط، العراق، 2016.
18. الجهاز المركزي للإحصاء، "المجموعة الإحصائية السنوية 2017"، وزارة التخطيط، العراق، 2017.